

جمعية موئل الأمم المتحدة
التابعة لبرنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات
البشرية

الدورة الأولى

نيروبي، ٢٧-٣١ أيار/مايو ٢٠١٩

البند ١٢ من جدول الأعمال

الحوار بشأن الموضوع الخاص للدورة الأولى

لجمعية موئل الأمم المتحدة

مشروع إعلان وزاري

الابتكار من أجل تحسين نوعية الحياة في المدن والمجتمعات المحلية: التعجيل بتنفيذ الخطة الحضرية
الجديدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

مذكرة من الأمانة

أعدت لجنة الممثلين الدائمين التابعة لجمعية موئل الأمم المتحدة الإعلان المرفق بهذه الوثيقة وتفاوضت بشأنه من خلال لجنتها الفرعية المعنية بالسياسات وبرنامج العمل حسب التكليف الصادر عن اللجنة في دورتها العادية الثانية والسبعين التي عُقدت في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وجرت مفاوضات اللجنة الفرعية في الفترة من ١١ نيسان/أبريل إلى ٢٠١٩ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩. ويقدم مشروع الإعلان إلى الجمعية في دورتها الأولى لمواصلة النظر فيه.

مشروع إعلان وزاري

الابتكار من أجل تحسين نوعية الحياة في المدن والمجتمعات المحلية: التعجيل بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

١- نعتزف نحن الوزراء المسؤولين عن المدن والمستوطنات البشرية، المجتمعين في الدورة الأولى لجمعية موئل الأمم المتحدة المعقودة في نيروبي في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، إلى جانب ممثلي الحكومات المحلية والمنظمات الدولية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بأن الحقبة الحالية غير المسبوقة من التوسع الحضري المتزايد تشكل تحدياً وفرصة، على السواء، لتعزيز التنمية المستدامة عبر السلسلة الحضرية الريفية المتصلة.

٢- ونسلم بأن الطبيعة العالمية للجمعية تهيئ لنا فرصة للتعجيل بتنفيذ وتعزيز الخطة الحضرية الجديدة، دعماً لرؤية موئل الأمم المتحدة ببلوغ "نوعية حياة أفضل للجميع في عالم آخذ في التوسع الحضري"، وكذلك لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة بها في السياقات المحلية والمكانية، ولا سيما الهدف ١١، يجعل المدن والمستوطنات البشرية الأخرى شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

٣- ونعتزف بالقوة التحويلية المنهجية والمتعددة الأوجه للتوسع الحضري والدور الهام الذي تؤديه المدن بوصفها محركات لإيجاد الحلول للتحديات العالمية وللتغيرات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، مع ما يقابلها من مشاركة المواطنين، وبوصفها مراكز للاختراعات المفتوحة والابتكار التكنولوجي والاجتماعي ورأس المال الاستثماري، وكذلك في تراكم المعارف وتبادلها.

٤- ونحن مقتنعون بالحاجة الماسة إلى تحسين نوعية الحياة للجميع وإلى تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بسبل من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، الأخذ بأنماط الحياة المستدامة، والكفاءة في استخدام الموارد، والانتقال إلى الاقتصاد الدائري، وغير ذلك من استراتيجيات التنمية المستدامة.

٥- ويساورنا قلق عميق، مع ذلك، إزاء تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستمرة والناشئة، التي تتركز بشكل متزايد وغير متناسب في المناطق الحضرية وتتبع من الافتقار إلى التخطيط الحضري الاستراتيجي الشامل المتكامل والمنسق، لا سيما في البلدان النامية التي تشهد زيادات متسارعة في سكانها الحضريين، نتيجة أمور من بينها الهجرة إلى المدن.

٦- ونذكر أن النهج والحلول الابتكارية ضرورية للتعجيل بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لتحديات التنمية الحضرية في المدن من جميع الأحجام، مع مراعاة خصوصيات المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم والمستوطنات البشرية.

٧- ونوقن بضرورة الاستثمار في النهج المتكاملة الشاملة للجميع في وضع السياسات وتنفيذها من أجل التصدي للتحديات المذكورة أعلاه ومراعاة الاحتياجات والأصول والإمكانات المحلية.

٨- ونقرر معالجة التحديات المتعلقة بالإسكان اللائق الكريم والتنمية الحضرية والروابط الحضرية الريفية في مدننا ومستوطناتنا البشرية الأخرى، عن طريق استخدام الحلول الابتكارية في مجالات التخطيط والتمويل والتشيد والتنمية والإدارة والتعاون وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل قيادة جهود القضاء على الفقر.

٩- ومن أجل التعجيل بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بشكل ملموس وجعل رؤيتها المشتركة لمستقبل أفضل ومستدام للجميع حقيقة واقعة، نتفق على اتخاذ الإجراءات التالية، مع مراعاة ظروفنا وخصائصنا وقدراتنا الوطنية، على جميع مستويات الحكومة:

(أ) اعتماد وتنفيذ حلول مبتكرة ومتكاملة ومنهجية قائمة على المكان، بما يشمل تدابير السياسات العامة وما يقابلها من الاستثمارات اللازمة لمعالجة أوجه التفاوت المكاني والفقر والأحياء الفقيرة، وتوفير السكن اللائق الكريم والحماية الاجتماعية، وتعزيز ازدهار المدن والأقاليم والمناطق، مع تعزيز العمل المناخي وقدرة المناطق الحضرية على الصمود، فضلاً عن إدارة الأزمات في المناطق الحضرية؛

(ب) تعزيز التخطيط الاستراتيجي الذكي المستدام والشامل للجميع وأنواع التكنولوجيا المتكاملة التي تزيد القدرة على الصمود، وتحد من مخاطر الكوارث، وتحسن الإسكان اللائق الكريم، وإمدادات المياه والصرف الصحي، ومكافحة ناقلات الأمراض، والتسهيلات المخصصة لذوي الإعاقة، ونظم التنقل الحضري المستدامة والسلامة على الطرق، والسلامة الحضرية، وإدارة النفايات الصلبة، والمباني المستدامة التي يسهل وصول الجميع إليها، والمساحات الخضراء، والتشييد والهياكل الأساسية، والمعدات والخدمات، والطاقة النظيفة، ونوعية الهواء، والتمديدات الحضرية، وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام في المدن والمجتمعات المحلية والمستوطنات البشرية، من أجل ضمان نوعية الحياة للجميع، مع إيلاء الاهتمام للملائم للشمول الاجتماعي والجنساني؛

(ج) الأخذ بحلول حديثة خلاقة لمواجهة التحديات الحضرية الحالية والجديدة، مع التركيز بوجه خاص على السلسلة الحضرية الريفية المتصلة وعلى تدابير الاستجابة للهجرة ولتدفقات اللاجئين والأشخاص المشردين، بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات مع المجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية، ووضع الحلول القائمة على المشاركة في المدن والمستوطنات الريفية؛

(د) تعزيز التشريعات والسياسات الإقليمية والوطنية والمحلية، وكذلك المؤسسات والجهات المقدمة للخدمات، لتحسين قدرتها على تنفيذ النهج الجديدة المتكاملة والمعارف الجديدة والحلول المستدامة المبتكرة الشاملة للجميع لفائدة المجتمعات المحلية التي تخدمها، بوسائل من بينها المعارف التقليدية وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين؛

(هـ) تعزيز فرص وآليات التمويل المستدامة والمبتكرة، بما في ذلك عن طريق التعاون مع المصارف الإنمائية الإقليمية، وأدوات التمويل المحلية مثل الآليات المالية والتمويل البالغ الصغر، والشراكات بين القطاعين العام والخاص ومشاركة المجتمع المحلي؛

(و) تحرير رؤوس الأموال الجديدة للاستثمار في التوسع الحضري المستدام في المدن من جميع الأحجام، مع مراعاة خصائص المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم والمستوطنات البشرية الأخرى واحتياجات الفئات الأكثر عرضة للتضرر من آثار تغير المناخ، بما فيها المجتمعات المحلية المضيفة للنازحين بسبب تغير المناخ، من خلال اتخاذ تدابير التكيف المناسبة؛

(ز) تحسين نظم الرصد والتنبؤ الحضرية والقروية والريفية، وأدوات النمذجة والتخطيط الإقليمية، ورسم خرائط استخدام الأراضي، وقدرات إدارة البيانات، مع الحرص دائماً على حماية الخصوصية، من أجل تعزيز صنع السياسات القائمة على الأدلة وإحراز تقدم نحو إنشاء بيانات ومؤشرات حضرية دولية قابلة للمقارنة؛

(ح) الاعتراف بأدوات الرصد العالمية والمحلية لموئل الأمم المتحدة، ولا سيما مبادرة ازدهار المدن والمرصد العالمي للحضر؛

(ط) إشراك المواطنين والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي والمعاهد المهنية، ولا سيما من خلال دورها في بناء القدرات وإيجاد فرص العمل، وسائر أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والمهاجرون واللاجئون والأشخاص المشردون داخلياً، وجميع الفئات الضعيفة الأخرى، في الحوكمة الحضرية الشاملة للجميع القائمة على المشاركة؛

(ي) تعزيز جهود التعبئة والدعوة، لا سيما الاحتفال السنوي بتشرين الأول/أكتوبر الحضري، الذي يبدأ في اليوم العالمي للموئل وينتهي في اليوم العالمي للمدن، لزيادة الوعي وتشجيع المشاركة وتوليد المعارف وإشراك المجتمع الدولي في التنمية الحضرية المستدامة.

١٠- نوافق على أن العمل الفعال فيما يتعلق بهذه الالتزامات يتطلب أطراً سياسية متسقة ومتكاملة على جميع مستويات الحكومة، وكذلك وسائل وأدوات فعالة وكفؤة للتنفيذ، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية والدولية، وبناء القدرات، وتعزيز إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات، مع إيلاء الاحترام الواجب للخصوصية، واستخدام أنواع التكنولوجيا السليمة بيئياً والشراكات الفعالة القائمة على المشاركة.

١١- نؤيد الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ وتركيزها على ما يلي: (أ) الحد من أوجه التفاوت المكاني والفقر في المدن والمستوطنات البشرية الأخرى عبر السلسلة الحضرية الريفية؛ (ب) تعزيز الرخاء المشترك للمدن والأقاليم والمناطق بجعلها أكثر شمولاً واستدامة وقدرة على الصمود وكفاءة في استخدام الموارد، من خلال زيادة قدرتها على الابتكار وتمكينها من العمل كمراكز للابتكار؛ (ج) تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ والقدرة على الصمود وتحسين البيئة الحضرية والاستدامة البيئية الحضرية؛ (د) منع الأزمات الحضرية والاستجابة لها على نحو فعال.

١٢- نسلط الضوء على أهمية المدن والجهات الفاعلة المحلية لجهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بشكل فعال، ونرحب في هذا الصدد بدور موئل الأمم المتحدة في التحالف المعني بالهياكل الأساسية والمدن والعمل المحلي المنشأ في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالعمل المناخي، المقرر أن يستضيفه الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، ونلتزم بالعمل مع التحالف الذي تشترك في قيادته تركيا وكينيا، بهدف تحقيق نتائج طموحة وتسريع العمل على الصعيد المحلي للتخفيف من آثار تغير المناخ.

١٣- نرحب بنتائج الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي، المعقود في كوالالمبور عام ٢٠١٨، ونؤيدها، ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في الدورة العاشرة، المقرر عقدها في أبو ظبي في عام ٢٠٢٠، والدورة الحادية عشرة المقرر عقدها في عام ٢٠٢٢.

١٤- ندعو المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، في إطار الإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إلى دعم جهودنا المحلية والإقليمية والوطنية والدولية، بما في ذلك عن طريق التحسين الاستراتيجي للوجود المحلي والإقليمي لموئل الأمم المتحدة، استجابة لطلبات الدول الأعضاء المتعلقة بطلبات التنمية الحضرية المستدامة.

- ١٥ - ندرك ونؤيد بالكامل دور موئل الأمم المتحدة وخبرته بوصفه مركز تنسيق لتعزيز التنمية المستدامة المرتبطة بالتوسع الحضري والمستوطنات البشرية وبوصفه مركزاً للتفوق والابتكار، وكذلك قدرته على تبادل أفضل الممارسات، بالتعاون مع الدول الأعضاء والسلطات المحلية وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة.
- ١٦ - نشدد على أهمية التمويل المتزايد المستدام الذي يمكن التنبؤ به لموئل الأمم المتحدة، بوسائل منها الالتزامات الطوعية وغيرها من الالتزامات، لكي يتمكن البرنامج من تلبية ولايته.
- ١٧ - نرحب بتقرير الأمين العام لعام ٢٠١٨ عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة^(١)، وندعو المدير التنفيذي إلى متابعة التقدم المحرز، بطريقة شفافة مع مواصلة تحسين المساءلة، في تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في هذا الإعلان والتي تقع ضمن ولاية موئل الأمم المتحدة، كجزء من عملية المتابعة الشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والخطة الاستراتيجية الأخيرة لموئل الأمم المتحدة.